الأستاذ: د غضباني طارق (أستاذ التعليم العالي)

المستوى: السنة الأولى ماستر HCT

المادة : Régions et Territoires

الوثيقة 4 : مكونات المجال الاقليمي

يهدف هذا الدرس إلى التعريف بالعناصر المكونة للأقاليم مع التركيز على المكونات الطبيعية و البشرية و كيفية التفاعل بينها على مستوى الأقاليم و دور المهيئ في تحليل ديناميكية التداخل بين مختلف المكونات و تطورها عبر الزمن و المكان. فهم الحركية الاقليمية سيسمح من تحديد الامكانيات و العوائق و من وضع الخطوط العريضة للتنمية المستقبلية.

1.المكونات الطبيعية : هي مجموع التضاريس و العناصر الحية و غير الحية (مياه، تربة، مناخ، غطاء نباتي....) و التي تتفاعل فيما بينها في إطار نظم بيئية. العناصر الطبيعية التي تدخل في تركيب الإقليم تحكمها ديناميكية قد تحدد مدى هشاشة المجال La vulnérabilité de l'espace. فالأقاليم الساحلية المنخفضة طبوغرافيا هي الأكثر عرضة للغمر البحري، و الأقاليم الجافة المنبسطة قليلة التضاريس كالسهوب مثلا تتعرض للتعرية الريحية و التصحر، أما النطاقات الجبلية في المناخات شبه الجافة فتواجه الانجراف السفحي. كذلك المناطق ذات التربة الملحية و غير النفوذة قد تترفع فيها نسبة المعادن في مياهها السطحية.

الخصوصيات الطبيعية قد توجه، إلى حد كبير، الممارسة البشرية في تكوين الأقاليم. فالأقاليم الواحية مثلا : كالتوات و القورارة في أدرار جنوب الجزائر أو الهضبة الايرانية جنوب ايران تكونت بفضل تكيف الانسان مع الأوضاع الطبيعية. فالارتفاع الشديد لدرجة الحرارة في هذه الأوساط و قلة الجريان السطحي دفع بالإنسان عبر الزمن من استغلال المياه الجوفية عن طريق ما يسمى بالفقارة أو القناة و هي ممرات مائية تحت الأرض تجمع المياه من سطح الخزانات المائية الباطنية و تدفعها عن طريق الجاذبية للحقول الزراعية وواحات النخيل لسقي المنتوجات. التغيرات المناخية تضع المجتمعات الأن أمام تحديات جديدة و تدفعها لتبني ممارسات أخرى أكثر تكيفا للحفاظ على التوازنات الاقليمية. فما نشهده الأن من ظاهرة الهجرة لسكان بلدان الساحل الافريقي (مالي، النيجر، الخ) بسبب الجفاف (لاجؤوا المناخ) هو أحسن دليل عن عدم قدرة بعض أقاليم الجنوب من تحمل تراجع نسبة الأمطار و تدهور المنظومة الزراعية.

المكونات البشرية : الإقليم هو أيضا مجموع العناصر الاجتماعية التي تتفاعل مع المكونات الطبيعية. فانتقال الأشخاص و المجموعات من مناطق انطلاق إلى مناطق وصول تدور حولها العديد من الديناميكيات، كذلك حركة السلع، رؤوس الأموال و المعرفة هم عوامل وراء التواصل الإقليمي و التي ستصنع تراتبية داخل نفس المجال الاقليمي. فالاستقرار و الحركة ستخلق شبكة من التجمعات البشرية و المدن التي تتفاوت فيما بينها من حيث الحجم السكاني و درجة الانفتاح على الأقاليم الاخرى.

العناصر الطبيعية كالتضاريس، المناخ و اتساع الرقعة الجغرافية قد تأثر على الممارسة البشرية. فشغل الأرض (شكل المدن و العمارة و الأنشطة الزراعية و طرق استغلال الموارد) في الأقاليم الصحراوية الجنوبية تختلف اختلافا كبيرا عن الأقاليم التلية و الساحلية في تنظيماتها المجالية.

2. الموارد (الامكانيات) و المعيقات: تتفاعل المكونات الطبيعية و البشرية لتنتج تنظيمات مجالية يجب على كل مهيئ أن يحللها لفهم حركية الاقليم و هذا لتحديد احتياجاته واقتراح حلول لإحداث تنمية مستديمة. من المناهج التي تعتمدها الدراسات الاقليمية في هذا الصدد هي التعرف على الامكانيات و المعيقات. الامكانيات هي الموارد الطبيعية و البشرية التي يمكن استغلالها في التنمية و المعيقات هي العراقيل التي يجب تجنبها لتحقيق سيرورة مستديمة للتنمية. تحديد الامكانيات و العراقيل هي عملية نسبية، فما يراه مهيئ عائقا قد يراه مهيئ أخر امكانية. فمثلا و إلى حد قريب كان ينظر إلى الصحراء كمناطق قاحلة غير صالحة للعيش و لكن و مع التطور التكنولوجي من استغلال للطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و ضخ المياه الجوفية الحبيسة تغيرت النظرة حيث أصبحت هاته الأقاليم مجالات جاذبة للسكان و غير طاردة.

هذا الانتقال في الرؤية للموارد و المعيقات تزامنت مع تطور النظريات الجغرافية في دراسة المجال : فالنظريات القديمة التي تبنتها جغرافية المحددات Géographie du déterminisme و التي اعتمدها متخصصو الجغرافية الطبيعية كفيدال دولبلاش في القرن 18 و 19 (على أساس أن المكون الطبيعي هو حتما الذي يوجه نشاط الانسان) ما فتئت أن تتراجع مع ظهور مدرسة شيكاغو في أواسط القرن الماضي و التي كان لها الفضل في تأسيس جغرافية جديدة ألا وهي جغرافية الاحتمال Géographie du possibilisme . هذه الأخيرة تؤمن بأن الانسان قادر على أن يتجاوز كل العوائق بحلول تهيئوية مبتكرة. فالبعد الجغرافي و التضاريس و قلة الموارد الطبيعية أصبحت لا تشكل أي عائق امام الانسان.

3. الفوارق الإقليمية Les disparités régionales

يشير مصطلح "التفاوت الاقليمي أو الفوارق الاقليمية" في المقام الأول إلى عدم المساواة أو اللاعدالة. قد نقصد به النقص في التكافؤ و عدم التوافق المكاني و الذي قد يجسده إختلاف في المستوى المعيشي بين مناطق الاقليم الواحد أو بين إقليمين مختلفين (اقتصادي ، اجتماعي ، ثقافي ، ...) ، قد ترتبط الفوارق أيضا بالاختلاف في الدخل ومستويات المعيشة، التعليم و الرعاية الصحية أو الاستفادة من الخدمات العمومية. خير مثال على ذلك هي الفوارق بيم أقاليم الشمال و الجنوب في بلدان شمال افريقيا (الدول المغاربية) و لكن بدرجات متفاوتة بيم المغرب الجزائر و تونس.

ما هو المؤشر الذي يمكن أن نعتمد عليه لحساب الفوارق الاقليمية ؟ ليست هناك قاعدة عامة، لكن يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات كمستوى المعيشة، دخل الفرد ، مستوى التجهيزات و نوعية الخدمات، مستوى الرفاه، ألخ. في العديد من البلدان تعتمد الجهات التخطيطية على عدد التجهيزات و نوعية الخدمات لتوجيه الاستثمارات العمومية. كما تعتمد الهيئات الدولية على مؤشر الدخل و الرعاية الصحية للتعرف على مناطق الظل و الأقاليم الفقيرة لتوجيه المساعدات الدولية لها.

في هذا السياق تعتبر التهيئة الاقليمية أداة لتحقيق العدالة المكانية بالاعتماد على مبدأ الإنصاف ، أي توزيع معقول للثروة و فرص التنمية بين السكان والأماكن. في كثير من الأحيان تكسر، لعبة السوق والسلوك المصلحي للجهات الفاعلة، هذه الارادة و لكن أدوات التهيئة الاقليمية يمكن أن تتدخل بنجاعة لتحقق التوازن و تقليل الاختلافات بين الأقاليم وهذا بفرض توجهات تنموية صارمة للنهوض بالمناطق المهمشة في إطار تضامن إقليمي.

4. لمزيد من التفاصيل حول مسألة الامساواه المكانية و العدالة الاقليمية أقرأ المصادر المرفقة :

- **عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط**، الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية - حالة دراسية- دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد 37 ، العدد 3، 2010

-**Bernadette MERENNE-SCHOUMAKER**, Les disparités et les dynamiques territoriales Introduction méthodologique, Bulletin de la Société géographique de Liège, 30, 1994, 5 – 14

-**Paul Y. Villeneuve,** Disparités sociales et disparités régionales : l'exemple du Québec, Cahiers de géographie du Québec, Volume 21, numéro 52, 1977.